أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية : لجنة المراجعة

دراسة ميدانية

إعـداد

دكتور/ فهيم أبو العزم محمد محمد

أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية : لجنة المراجعة

"دراسة ميدانية"

إعداد: د. فهيم أبو العزم محمد محمد*

ملخص:

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية الحصول على دليل عملي عن أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية بالاقتصار على لجنة المراجعة، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث مسح لشركات الوساطة المالية والبنوك العاملة في مصر لمعرفة مستوى ثقتهم في التقارير المالية في حالة التزام الشركات بقواعد حوكمة الشركات في مصر. وكانت أهم نتائج الدراسة (الإطار النظري) أن لجنة المراجعة أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات، كما أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة، وأن قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى التشديد على الاستقلال والأمانة والنزاهة والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، وإلى التأكيد على وجود لائحة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها لتضاهي قواعد لجنة المراجعة في الدول الغربية. كما وجدت الدراسة الميدانية أدلة على أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية إذا ما تم الالتزام بها. ومن أهم توصيات البحث تعديل قواعد حوكمة الشركات في مصر ليضاف إلى مهام لجنة المراجعة التحقق من وجود دليل للسلوك والأخلاق، والتحقق من أن كبار المسئولين في الشركة يتمتعون بالنزاهة والأمانة ومصدر لإشاعة ثقافة الشفافية والمصداقية في الشركة باعتبارها حاجة ملحة في بيئة الأعمال المصرية لإضافة المزيد من الثقة على التقارير المالية.

---

* مدرس المحاسبة المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات الإدارية بالسويس

أولا: الإطار العام للبحث

١/١ مشكلة وتساؤلات البحث:

أدى الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات إلى ظهور مشاكل الوكالة والتي تتمثل في انحراف الإدارة بالسلطة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المساهمين والدائنين وباقي الأطراف المهتمة، ومن ثم ظهر مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة والتي تهدف إلى إحكام الرقابة على سلوك الإدارة للتأكد من حسن إدارة أموال الشركة بما يحقق المواءمة والموازنة بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة مثل الإدارة والمستثمرين والدائنين.

وقد قادت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) والبنك الدولي جهودا مستمرة لترسيخ مفهوم الحوكمة في الممارسة العملية والتعريف بآلياتها وحث كافة الدول وخاصة النامية منها على تبني سياسات جادة لممارسة الحوكمة الجيدة على مستوى كافة القطاعات بما فيها الشركات. وقد وضعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عدة مبادئ عامة لحوكمة الشركات، من هذه المبادئ الإفصاح والشفافية والذي يعني توفير المعلومات عن واقع الحال في الشركة بالكم والكيف لكافة الأطراف المهتمة بالشركة وعلى قدم المساواة حتى تستطيع هذه الأطراف مراقبة وتقييم حسن تصرف الإدارة في إدارة أصول الشركة.

وتعتبر المحاسبة الأداة الأساسية التي تعمل على قياس والتقرير عن الأداء الإداري حيث توفر المعلومات المالية وغير المالية للمساهمين والدائنين وغيرهم لاتخاذها أساسا لتقييم ومساءلة إدارة الشركة. ونظرا لأن الإدارة المالية التي توفر المعلومات المحاسبية تقع تحت تأثير الإدارة ، فكان من الضروري تكليف المساهمين (أصحاب الملكية) لمحاسب مستقل (المراجع) بفحص ومراجعة التقرير المالي للشركة لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية. إلا أن إدارة الشركة كانت

أحيانا تمارس أساليب الخداع والغش المتقن الذي يصعب على المراجع اكتشافه، بالإضافة إلى ممارسة إدارة الشركة ضغوط (مثل التهديد بالعزل) وإغراءات (مثل طلب الخدمات الاستشارية) مختلفة على المراجع لقبول سياسات محاسبية غير مبررة، وحثه على إصدار تقرير نظيف رغم وجود مخالفات تهدد استمرارية الشركة. ولهذه القيود وغيرها كانت مهمة المراجعة عرضة للفشل(Tackett,2004).

وبسبب فشل المراجعة، ظهرت العديد من حالات الإفلاس والفضائح المالية التي طالت أكبر الشركات في العديد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت في الفترة الأخيرة (١٩٩٥-٢٠٠٢) انهيار أكبر الشركات الأمريكية مثل شركة إنرون Enron وورلدكوم WorldCom وبنك الاعتماد والتجارة الدولية The Bank of Credit and Commerce International على الرغم من أن مراجعي هذه الشركات كانوا من بين شركات المراجعة الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية(Grant,2003). وقد ترتب على ذلك خسارة مساهمي تلك الشركات لكل أو معظم استثماراتهم، وفقدان الموظفين والعاملين لوظائفهم وتحمل دائني هذه الشركات بما فيها البنوك لخسائر مالية كبيرة. وكان من نتائج هذه الفضائح المالية تآكل ثقة المستثمرين في أسواق المال وحدوث انخفاض حاد في أسعار أسهم البورصات الأمريكية وحتى البورصات غير الأمريكية.

ومع تكرار مشاهد انهيار الشركات الكبيرة والتي تتمثل في حصول الشركة على تقرير نظيف من المراجع ثم يكتشف أن التقارير المالية كانت مضللة بسبب انتهاج سياسات محاسبية خاطئة وارتكاب أساليب الغش المالي وفشل المراجع في التقرير عنها، تساءل المجتمع المالي عن جودة عمليات إعداد التقرير المالي خاصة استقلال المراجع. وأمام هذه الضغوط تحركت المجالس التشريعية والمنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل الكونجرس الأمريكي وهيئة سوق المال SEC وبورصة نيويورك New York Stock Exchange ونسداك NASDAQ)

وأصدرت عدة متطلبات تتعلق بحوكمة الشركات لمنع تكرار هذه الأزمات وإعادة ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية ضمانا لاستقرار أسواق المال. وقد حظيت لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة بأكبر قدر من المعايير والمتطلبات لضمان فاعليتها، باعتبارها المسئولة عن الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقرير المالي وتوفير الاستقلال للمراجع الداخلي والخارجي(Rezaee, Olibe, and Minmier,2003).

وإذا كان هذا هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي يفترض أن يكون فيها آليات وممارسات جيدة لحوكمة الشركات وأساليب فعالة لضبط أداء سوق المال. فمن باب أولى أن تبادر جمهورية مصر العربية باعتبارها دولة نامية ومن بين أسواق المال الناشئة، بتبني مبادئ جيدة لحوكمة الشركات خاصة بعد صدور عدة تقارير من البنك الدولي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤م، تشير إلى وجود نقاط ضعف في حوكمة الشركات في مصر خاصة فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والحاجة لتدعيم الممارسات الصحيحة للمحاسبة والمراجعة. ولعل الهزات المالية التي تتعرض لها البورصة المصرية من فترة لأخرى ، وأخرها انهيار أسعار الأسهم في منتصف مارس ٢٠٠٦، خير دليل على ضعف حوكمة الشركات في مصر. وقد ساق أحمد أشرف عبد الحميد (٢٠٠٢) عدة أسباب تكمن وراء ضعف مستوى الشفافية والحوكمة في السوق المصرية منها ضعف مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة وقلة عدد المؤسسات المالية العاملة والشركات المتخصصة في تقديم المعلومات والتحليل المالي أو تقديم الاستشارات المالية حيث غالبا ما تقوم شركات السمسرة بهذا الدور. وفي ندوة أقامتها هيئة سوق المال المصرية في إبريل ٢٠٠٣م عن أسباب انهيار الشركات في الأسواق العربية أشار معظم المتحدثين وأغلبهم من المسئولين في تلك الأسواق والباحثين في شئونها إلى انخفاض مستوى الشفافية والحوكمة في الأسواق العربية مقارنة بأسواق الدول المتقدمة.

وقد قامت وزارة الاستثمار وهيئة سوق المال في مصر باتخاذ العديد من المبادرات للارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح وتعزيز الثقة في التقارير المالية

للشركات لحماية سوق المال من الهزات المالية، ومن هذه المبادرات إلزام الشركات بتكوين لجنة مراجعة، وحددت معايير وقواعد تكوين هذه اللجنة ومهامها كما ورد في "قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية عام٢٠٠٢م و دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية في أكتوبر عام ٢٠٠٥م".

ويتساءل الباحث: ما الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في حوكمة الشركات؟ وهل يوجد علاقة بين لجنة المراجعة ومصداقية وشفافية التقارير المالية؟ هل قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة كافية وتضاهي مثيلتها في الدول المتقدمة؟ هل يرى المجتمع المالي أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد الثقة في التقارير المالية؟

هدف البحث

يهدف البحث بصفة أساسية إلى توفير دليل عملي عن ما إذا كانت قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية. ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث لتحقيق الأهداف الفرعية التالية: .

١- بيان المقصود بالحوكمة

٢- استعراض أهم الدراسات السابقة التي تعرضت للحوكمة ولجنة المراجعة.

٣- بيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.

٤- بيان دور لجنة المراجعة في زيادة الثقة في التقارير المالية.

٥- استعراض جهود حوكمة الشركات في مصر وموقع لجنة المراجعة منها.

٦- قياس ثقة المستثمرين(شركات الوساطة المالية) والدائنين (البنوك العاملة في مصر) في التقارير المالية للشركات المتداولة أسهمها في البورصة المصرية

بعد إصدار هيئة سوق المال المصرية قواعد ومعايير حوكمة الشركات الخاصة بلجنة المراجعة.

فروض الدراسة

لتحقيق هدف البحث وضع الباحث عدة فروض يتم اختبارها ميدانيا هي:

الفرض الأول: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير تكوين لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية .

الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير مهام لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية.

الفرض الثالث: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير أداء لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية.

دوافع البحث وأهميته

١- تناولت العديد من الدراسات في مصر تكوين ومهام لجنة المراجعة (على سبيل المثال:محمد الفيومي،١٩٩٤م؛ فايزه يونس،١٩٩٦؛ محمد الرملي،٢٠٠١؛ عماد الدين عساف،٢٠٠١) وتعرضت دراسات قليلة في مصر أيضا(على سبيل المثال مجدي محمد سامي، ٢٠٠٥) لدور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وأثرها على مصداقية وجودة التقارير المالية وذلك من الناحية الفلسفية النظرية، لكنها لم تقدم دليل عملي عن أثر لجنة المراجعة على ثقة المجتمع المالي(خاصة المستثمرين والدائنين) في التقارير المالية للشركات المصرية بعد إصدار قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

٢- قياس رد فعل المجتمع المالي تجاه جهود وزارة الاستثمار وهيئة سوق المال في مصر لتحسين مناخ الشفافية والإفصاح كأحد أهم مبادئ الحوكمة التي تنادي بها المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٣- تزايد أهمية حوكمة الشركات في مصر نظرا للهزات المالية المتتالية التي تضرب سوق المال في مصر من وقت لآخر وأخرها انهيار البورصة المصرية في منتصف مارس ٢٠٠٦ حيث فقدت الأسهم ٢٠% من قيمتها وبلغت الخسائر ١٠ مليار جنيه (أنظر صحيفة الأهرام ١٥-٢٥ مارس ٢٠٠٦)

٤- تمر مصر بمرحلة إصلاح اقتصادي، حيث تنفذ برامج للتنمية والخصخصة تستلزم قدرا أكبر من الشفافية اللازمة لكسب ثقة المستثمرين محليا وعالميا ولتحقيق معدلات التنمية، لاسيما وأن عمليات الخصخصة غالبا ما تتعرض لكثير من الجدل والتشكيك (أخرها الجدل حول خصخصة شركة عمر أفندي) وهو ما يستلزم قدرا أكبر من الشفافية.

أسلوب البحث ومنهجه

ينهج البحث بصفة أساسية الأسلوب الاستقرائي، حيث يتم استقراء أهم الدراسات التي تناولت موضوع لجنة المراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات وأثرها على جودة ومصداقية التقارير المالية، كما يحاول البحث إيجاد وإيضاح المنطق الفلسفي للأثر الذي يمكن أن تحدثه لجنة المراجعة على الثقة في التقارير المالية للشركات، وعمل مسح لأراء المستثمرين في سوق المال ودائني الشركات لمعرفة أثر قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة على ثقتهم في التقارير المالية.

تنظيم البحث

تم تنظيم البحث في أربعة أجزاء رئيسية، يتناول الجزء الثاني الإطار النظري للبحث ويخصص الجزء الثالث للدراسة الميدانية بينما يعرض الجزء الرابع الخلاصة والنتائج والتوصيات.

ثانيا: الإطار النظري للبحث

١/٢ مفهوم الحوكمة

يقصد بمصطلح الحوكمة النظام الذي توجه وتراقب به الشركات. ويدور مفهوم الحوكمة حول وضع القواعد واللوائح والحوافز المناسبة للتحقق من الشفافية والمسئولية في إدارة الشركات. والهدف العام للحوكمة الجيدة هو التحقق من التنمية المستمرة أو استمرارية وبقاء الشركات وتحقيق الأهداف المتعددة للمستثمرين والموظفين والدائنين وباقي الأطراف المهتمة (بيتر أويلاري و إيهاب محمد ،٢٠٠٣م).

ويرى بعض الباحثين (Demirag, Sudarsanam and Wright,2000) أن الحوكمة عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية بين إدارة الشركة ومساهميها والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي تعتبر إطار ومرجعية للإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتسيير أعمالها لضمان حسن الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم مصالح المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وتقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن حوكمة الشركات تحدد توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات بخصوص شئون الشركة، وهي بهذا توفر أيضا الهيكل الذي يمكن

من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء(كاثرين ،جون ، سوليفان،٢٠٠٣م)

وتعرف جمعية الحوكمة التايوانية حوكمة الشركات بأنها الآلية والعمليات التي توجه وتراقب بها الشركات والكيفية التي ينفذ بها المديرون مسئولياتهم والتي تحسن أداء الشركة في النهاية لحماية حقوق المساهمين والمحافظة على حقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة (Chiang, 2005).

وورد في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر في أكتوبر ٢٠٠٥م أن "المقصود بمبادئ حوكمة الشركات هو القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها"

ويوسع معهد المحاسبين الكندي من مفهوم الحوكمة ليشمل التحقق من أن المنظمة تحقق أهدافها وكذلك تقييم المخاطر التي يمكن أن تؤثر على استمرارية الشركة في الأجل الطويل(Cohen , Krishnamoorthy and Wright, 2002).

ويرى الباحث أن التباين فيما بين التعاريف السابقة خاصة نطاق وآليات الحوكمة مرده أن حوكمة الشركات مفهوم حديث وواسع ويتغير عبر الزمن بفعل العديد من الأزمات والقضايا المالية، لدرجة أنه أصبح ينظر للحوكمة على أنها ضوابط العملية الكاملة لإدارة الأعمال بهدف إحداث التوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين وباقي الأطراف المهتمة والمحافظة على استمرارية الشركة ورفع قيمتها في الأجل الطويل.

٢/٢ الدراسات السابقة

١/٢/٢دراسة Abbott, Young and Susan(2000)

تفحص هذه الدراسة ما إذا كانت الخصائص الأساسية للجنة المراجعة وهي الفاعلية والاستقلال تقلل من احتمال غش القوائم المالية. ولتنفيذ ذلك تم فحص عينة من ١٥٦ شركة مقسمة إلى مجموعتين، الأولى تضم ٧٨ شركة من الشركات التي

تعرضت لعقوبات من هيئة سوق المال الأمريكية بسبب غش التقارير المالية، والثانية تضم ٧٨ شركة أيضا لم تتعرض لعقوبات من هيئة سوق المال. وتم مراعاة أن تكون شركات العينة من نفس الصناعة ومتماثلة في الحجم ومن الشركات المسجلة لدى البورصة القومية مع تثبيت الفترة الزمنية محل الدراسة.

وقد دلت النتائج أن الشركات التي يوجد بها لجنة مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين والتي تجتمع علي الأقل مرتين في العام تكون أقل عرضة لعقوبات هيئة سوق المال بسبب غش التقارير المالية.

٢/٢/٢ دراسة DeZoort and Salterio(2001)

الدافع لإجراء هذه الدراسة هو الاهتمام المتزايد بشأن فعالية لجان المراجعة وخاصة الفروق بين الأعضاء من ناحية الخبرة والاستقلال والمعرفة. حيث يكلف مجلس الإدارة لجنة المراجعة المكونة من بعض أعضائه بالإشراف على التقرير المالي وعملية المراجعة. وأثناء تنفيذ هذه المهمة، فإن التقارير التي تعرض على لجنة المراجعة تكون في الغالب فنية في طبيعتها ويمكن أن تشكل خلافا بين المراجع والإدارة. وتضم لجان المراجعة أعضاء من خلفيات متباينة على نطاق واسع وربما لا يكون لديهم الخبرة أو المعرفة الفنية المطلوبة للإشراف الفعال على المحاسبة والمراجعة. وإذا أدرك المراجع أن لجنة المراجعة لا تستطيع فهم المسائل الفنية سيكون أقل ميلا للإشارة أو التقرير عن هذه المسائل إلى لجنة المراجعة، مما يؤدي إلى ضعف الحوكمة. لذلك استهدف البحث اختبار ما إذا كانت الفروق بين أعضاء لجنة المراجعة في دعم المراجع تعود إلى التباين في درجات الاستقلال والخلفية المالية للأعضاء. ولتحقيق هذا الهدف تم فحص ٦٨ من أعضاء لجان المراجعة بالشركات الكندية بشأن رد فعلهم تجاه الخلاف بين المراجع والإدارة حول قضايا الاختيار بين السياسات المحاسبية. وقد وجد أن مزيد من استقلال عضو لجنة المراجعة والمعرفة العالية بتقرير المراجعة يرتبط بزيادة الدعم للمراجع في الخلاف

مع إدارة العميل، كما وجد أن عضو لجنة المراجعة من داخل الشركة يميل إلى دعم الإدارة في الخلاف مع المراجع.

٣/٢/٢ دراسة Cohen, Krishnamoorthy, and Wright (2002)

تهف هذه الدراسة إلى فحص أثر عوامل الحوكمة المختلفة مثل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على عمليات المراجعة. ولتحقيق هذا الهدف أجريت مقابلات مع ٣٦ مراجع ممارس لمعرفة أثر الحوكمة على عمليات المراجعة. وقد تباينت أراء المراجعين بشدة حول موضوع الحوكمة، حيث وجد أن المراجعين ينظرون باهتمام كبير للإدارة على أنها المحرك الرئيسي للحوكمة في الشركات. كما يرون أن عوامل الحوكمة هامة بصفة خاصة في مرحلة قبول العميل، كما أشار العديد من المستجوبين (المراجعين) أن من واقع خبرتهم مع العملاء فإن لجان المراجعة غير فعالة وتفتقر إلى القوة الكافية لتكون آلية حوكمة قوية.

٤/٢/٢ دراسة McDaniel, Martin and Maines(2002)

تقيم لجنة المراجعة جودة التقارير المالية كجزء من مسئوليات الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للشركة. وفي ضوء هذه المسئولية طلبت البورصات الأمريكية أن يكون لكل أعضاء لجنة المراجعة معرفة مالية Financial Literacy (يستطيع قراءة وفهم التقارير المالية) وأن يكون واحد على الأقل من الأعضاء خبير مالي Financial Expertise . ولذلك يقدم هذا البحث دليل عن كيف يختلف تقييم العضو الخبير عن تقييم العضو ذو المعرفة المالية عند تقييم جودة التقارير المالية. وقد أشارت النتائج أن تقييم أعضاء لجنة المراجعة الخبراء في النواحي المالية لجودة التقارير المالية تعتمد بشدة على خصائص جودة التقرير المالي(مثل الملاءمة) الواردة في النشرة رقم ٢ بشأن إطار مفاهيم المحاسبة المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالمقارنة بتقييم الأعضاء ذو الخلفية المالية. بالإضافة إلى أن الأفراد ذو الخلفية المالية يكونون أكثر من الخبراء في تحديد البنود التي تثير القلق في التقرير المالي والتي تتناولها الصحافة أو التي تتميز بطبيعتها غير

المتكررة، بينما يكون الخبراء أكثر قدرة على تسليط الاهتمام على البنود الخفية أو الأنشطة المتكررة في التقرير المالي. وتدل هذه النتائج أن تضمين الخبراء الماليين في لجنة المراجعة من المحتمل أن يغير من هيكل وتركيز مناقشات لجنة المراجعة بشأن جودة التقارير المالية وربما يؤثر على التقييم العام للجنة المراجعة لجودة التقرير المالي للشركة.

٥/٢/٢ دراسة Carcello and Neal(2003)

الانهيار المفاجئ لشركة Enron في الولايات المتحدة الأمريكية وسط توجيه الاتهام للممارسة المحاسبية أدى بالكونجرس والمنظمات المهنية إلى المطالبة بزيادة فاعلية أداء لجنة المراجعة كوسيلة لتحسين أداء المراجع الخارجي. وأحد المهام الأساسية للجنة المراجعة هو حماية استقلال المراجع الخارجي. واستقلال المراجع أمر حيوي لجودة المراجعة لأن الاستقلال يقلل إمكانية تأثير العوامل الخارجية على الحكم الشخصي للمراجع. كما أن الاستقلال أمر هام خاصة في المواقف التي تتسم بالغموض مثل عندما يواجه العملاء مخاطر مالية ويغرون المراجع بأن يرى طريقة خادعة للتغلب عليها.

وأحد الأدوار التي تقوم بها لجنة المراجعة لحماية استقلال المراجع هو حماية المراجع الخارجي من العزل بعد إصدار تقرير سلبي. لذلك استهدف البحث دراسة العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وحماية المراجع من العزل. ولتحقيق هذا الهدف، قام البحث بفحص حالات عزل المراجع بعد إصدار تقرير سلبي من جانب شركات المراجعة الست الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٩م. وقد تبين أن لجنة المراجعة التي تتمتع بالمزيد من الاستقلال والمزيد من الخبرة بالحوكمة والتي تملك القليل من أسهم الملكية تكون أكثر فاعلية في حماية المراجع من العزل بعد إصدار تقرر سلبي. كما وجد البحث أن العلاقة بين استقلال لجنة المراجعة وحماية المراجع من العزل تقوى بمرور الوقت . وهذه النتائج تنسجم مع النتائج التي خلص إليها نفس الباحثان في عام ٢٠٠٠ والتي تؤيد أنه عندما يسود

الأعضاء غير المستقلين لجنة المراجعة ، فإن الإدارة يمكن (١) أن تضغط على المراجع لإصدار تقرير نظيف بالرغم من وجود قضايا مقلقة بشأن استمرارية الشركة (٢) أن تعزل المراجع إذا رفض إصدار تقرير نظيف.

٦/٢/٢ دراسة Rezaee , Olibe and Minmier (2003)

تطبق هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى على تقارير ولوائح لجان المراجعة في الشركات Fortune 100 في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحديد المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير واللوائح ومدي اتساقها مع متطلبات هيئة سوق المال والبورصات الأمريكية. وقد عرضت النتائج مبوبة حسب لائحة لجنة المراجعة وتقرير لجنة المراجعة.

فيما يتعلق بلائحة لجنة المراجعة، تتطلب هيئة سوق المال الأمريكية أن يكون لدي الشركة لائحة مكتوبة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واجتماعاتها واستقلالها وخلفيتها المالية ،وأن ترفق هذه اللائحة كل ٣ سنوات بالتقرير السنوي للشركة. وعلى الرغم من تباين لوائح الشركات في وصف سلطات ومسئوليات لجان المراجعة، فقد وجدت الدراسة إن المسئوليات المتكررة بصفة عامة هي: ١- التوصية لمجلس الإدارة عن تسمية أو الإبقاء على المدراء المستقلين. ٢- مراجعة القوائم المالية المراجعة ومناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجي. ٣- إصدار تقرير عن أداء لجنة المراجعة. ٤- الإشراف على أنشطة المراجع الداخلي. ٥- مراجعة علاقة المراجع الداخلي بالخارجي وأنشطة المراجعة التي يقوم بها الأول.

كما تتطلب توصيات لجنة The Blue Ribbon Committee (BRC,1999) وهيئة سوق المال إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوي للشركة. وقد وجدت الدراسة أن معظم تقارير لجنة المراجعة التي تم تحليلها تغطي البنود التي حددتها الهيئة، كما وجدت الدراسة أيضا أن التركيز ينصب على دور وهيكل لجنة المراجعة بدلا من عمليات تنفيذ وظائف الإشراف. وقد أوضحت النتائج أيضا أن

معظم تقارير لجنة المراجعة تتضمن جمل تحذيرية بأن لجنة المراجعة ليست مسئولة عن العرض العادل للقوائم المالية وأن ذلك يقع على عاتق الإدارة والمراجع.، وأن توصيات اللجنة اعتمدت أساسا على مزاعم الإدارة ووقائع المراجعة، كما تشير تقارير اللجنة إلى القيود أو المحددات على لجنة المراجعة مثل نقص الموارد.

٧/٢/٢ دراسة Raghunandan and Dasaratha (2003)

يوفر هذا البحث دليل عملي عن العلاقة بين تكوين لجنة المراجعة وسلوك المساهمين. والدافع لإجراء هذه الدراسة هو جهود هيئة سوق المال بشأن لجنة المراجعة والتي تمثلت في العديد من القواعد والتعليقات التي تفترض أن (١) لجنة المراجعة الجيدة سوف تراقب بفاعلية العلاقة بين المراجع والعميل، (٢) أن رقابة لجنة المراجعة للعلاقة بين المراجع والعميل سوف تؤثر على إدراك المساهمين لاستقلال وأداء المراجعين، (٣) إدراك المساهمين لاستقلال المراجع سوف يؤثر على التصويت بالتصديق على المراجع وعلى قرارات الاستثمار.

ويفحص هذا البحث العلاقة بين تكوين لجنة المراجعة وتصويت المساهمين بشأن التصديق على المراجع الخارجي. وقد دلت نتائج تحليل تصويت المساهمين في ١٩٩ شركة أن الشركات التي تدفع نسبة عالية من الأتعاب عن خدمات غير المراجعة يكون المساهمين فيها أقل ميلا للتصويت ضد المراجع إذا كانت لجنة المراجعة مكونة فقط من مدراء مستقلين. وتؤيد هذه النتائج أن لجنة المراجعة الجيدة يمكن أن تؤثر على إدراك المساهمين لجودة المراجعة خاصة في المواقف التي يدرك فيها المساهمين أن استقلال المراجع عرضة لتهديد كبير.

٨/٢/٢ دراسة السيد أحمد (١٩٩٥)

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى تطوير مدخل مفاهيمي لقياس وتحسين فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم العناصر المحددة لفعالية لجان المراجعة وهي: (١) المدخل المتبع في تكوين اللجان (الإلزام أم الاختيار)؛ (٢) هيكلية لجان المراجعة (العضوية وقاعدة المعرفة)؛ (٣)

استقلالية لجنة المراجعة؛ (٤) دعم إدارات المراجعة الداخلية وتفاعلها مع لجنة المراجعة. ومن أهم توصيات الدراسة تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بالقواعد المالية والمحاسبية والمراجعية من خلال تنمية الجانب التعليمي والتدريبي ضمن أنشطة لجان المراجعة لتدارس نظم الرقابة والمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة ومتطلبات إعداد التقارير المالية والتشريعات والنظم الجديدة.

٩/٢/٢ دراسة عماد الدين عساف (٢٠٠١)

تهدف الدراسة إلى وضع إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية وذلك من خلال مدخل التكوين المقترح وبما يحقق مصداقية معلومات التقارير والقوائم المالية السنوية والفترية (بعدم نشر معلومات مضللة)، والثقة في نظام الرقابة الداخلية واستقلال كل من المراجع الخارجي والداخلي وتحقيق مصلحة حملة الأسهم والحد من التصرفات غير القانونية للإدارة التنفيذية. ومن أهم توصيات الدراسة أن يتم انتخاب أعضاء لجنة المراجعة من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وبقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لتحقيق استقلاليتهم وكذلك تحديد بدلاتهم ومكافأتهم، ويجب أن تنعقد اللجنة ٦ مرات على الأقل سنويا وكلما دعت الحاجة لذلك وقبل اجتماع مجلس الإدارة بخمسة عشر يوما على الأقل حتى يتسنى لها رفع تقريرها للمجلس، وضرورة الإفصاح عن لجان المراجعة في فقرة خاصة بالإيضاحات المتممة للميزانية، وضرورة قيام رئيس لجنة المراجعة بإعداد تقرير سنوي وفتري عن نشاط لجنة المراجعة يكون من الأوراق الأساسية المرفقة بالقوائم المالية، وللجنة المراجعة حق دعوة المستشارين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين والمديرين والمراجع الخارجي لحضور اجتماعات اللجنة كلما رأت ذلك دون أن يكون لأي منهم صوتا باللجنة.

١٠/٢/٢ دراسة محمد الرملي (٢٠٠١)

يهدف هذه البحث إلى إجراء دراسة تحليلية للجان المراجعة من حيث مفهومها وتكوينها ووظائفها ومسئولياتها وأهدافها، وإبراز دور لجان المراجعة في دعم

المراجعة الخارجية بالشركات المساهمة لضمان فعاليتها وكفاءتها، ودراسة مدى حاجة البيئة المصرية للجان المراجعة لزيادة وتأكيد مصداقية التقارير المالية. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة(الجانب النظري) حاجة بيئة المراجعة في مصر إلى لجان المراجعة لحماية استقلال المراجع على أن يكون أعضاء اللجنة من غير المديرين التنفيذيين ممن لهم خلفية علمية وعملية في مجال المحاسبة والمراجعة والتمويل والاقتصاد وخبرة في الصناعة الخاصة بكل شركة على حدة، وأن وجود لجان المراجعة داخل إدارة الشركات يؤدي إلى تحسين جودة أداء المراجعة الخارجية وزيادة فعاليتها وبث مزيد من الثقة والمصداقية على مخرجات عملية المراجعة. وأكدت الدراسة الميدانية صحة نتائج الدراسة النظرية وأن المناخ الملائم لتطبيق فكرة لجان المراجعة في مصر يتطلب ضرورة تحديد وظائف لجان المراجعة وصلاحيتها ومسئوليتها ومواردها، وكذلك ضرورة وجود لائحة توضح مهام وأهداف وسلطات ومسئوليات تلك اللجان.

١١/٢/٢ دراسة أحمد أشرف (٢٠٠٢)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة موضوع الحوكمة من حيث مفهومها وأهدافها وأهميتها ومقوماتها، والعلاقات المتبادلة بين الحوكمة والمحاسبة ، وتقييم جهود هيئة سوق المال لزيادة مستوى الشفافية بالسوق (كأحد أهم مبادئ الحوكمة) ومدى استجابة الشركات لتلك الجهود، وأخيرا أثر الاهتمام بالحوكمة على التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية خلال السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤م. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أنها لم تجد ثمة أثر أو إشارة للإفصاح عن ممارسات وهياكل الحوكمة في التقارير المالية المنشورة للشركات المصرية خلال الفترة المذكورة، ولم تجد تغييرا يذكر فيما تضمنته تلك التقارير من بيانات أو معلومات قبل وبعد مطالبة هيئة سوق المال للشركات بتطبيق قواعد حوكمة الشركات. وعزت الدراسة السبب إلى عدم إدراك الشركات العاملة بالسوق المصرية أو تجاهلها لأهمية رفع مستوى الشفافية وأهمية الحوكمة عموما وأثارها الإيجابية على حركة أسهمها بالسوق أو على حجم

النشاط بالسوق وقدرتها على جذب الاستثمارات. ومن أهم توصيات الدراسة أن تسعى هيئة سوق المال إلى زيادة متطلبات الإفصاح لتصل إلى ما هو معمول به في الأسواق المتقدمة، وإلى جعل تكوين لجان المراجعة أمرا ملزما لجميع الشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة وإصدار لوائح تنظم مهام تلك اللجان وأسلوب تشكيلها.

١٢/٢/٢ دراسة مجدي محمد (٢٠٠٥)

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل أهم الدراسات والاتجاهات في مجال لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية. وخلص الباحث إلى النتائج التالية: (١) أن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية. (٢) أن الاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل وكذلك دعم مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات. (٣) أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي مناط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعي في تشكيل لجان المراجعة أن تضم كافة التخصصات اللازمة سواء محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

ويرى الباحث أن الدراسات الأجنبية أكثر تقدما من الدراسات التي تمت في مصر، حيث قدمت الدراسات الأجنبية أدلة عملية عن العلاقة بين استقلال وتأهيل أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها من ناحية واستقلال المراجع وجودة عملية المراجعة وجودة التقارير المالية من ناحية أخرى اعتمادا على تحليل البيانات

التاريخية من واقع السجلات، والدراسات الميدانية والتجريبية، بينما لا زالت الدراسات في مصر نظرية وتدور حول مفهوم وأهداف وتكوين ومسئوليات لجنة المراجعة وموقع لجنة المراجعة في حوكمة الشركات اعتمادا على المنهج التحليلي الوصفي. كما أن الدراسات المصرية لم تقدم دليل عملي عن العلاقة بين لجنة المراجعة (التكوين والمهام والأداء) وثقة المجتمع المالي في جودة التقارير المالية.

٣/٢ دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات

ينوب مجلس الإدارة عن الجمعية العمومية للمساهمين ويعتبر مسئولا عن الرقابة والإشراف على الأداء المالي للإدارة التنفيذية وعن شفافية ومصداقية المعلومات المالية وغير المالية التي تقدم للمساهمين. ولمساعدة مجلس الإدارة على النهوض بمسئولياته، فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجنة المراجعة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ذو الدراية والخبرة المالية لتولي القيام بالإشراف على عملية توفير الشركة للبيانات المالية، والإشراف والرقابة على عمل مراقب الحسابات (المراجع الخارجي) والمراجع الداخلي وتقييم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى الاتصال المستمر بإدارة الشركة لحسم نقاط الخلاف بين مراقب الحسابات والإدارة. ومن ثم تعتبر لجنة المراجعة قلب حوكمة الشركات لأنها ضمان لشفافية ومصداقية وعدالة التقرير المالي. لذلك ينظر المجتمع المالي إلى لجنة المراجعة باهتمام كبير باعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف المهتمة.

ونظرا للدور المحوري للجنة المراجعة في حوكمة الشركات فقد حصلت على اهتمام كبير من جانب البورصات وهيئات سوق المال والمجالس التشريعية في معظم الدول الغربية خاصة كندا والولايات المتحدة الأمريكية. فقد طلبت البورصة الكندية ضمن قواعد الحوكمة التي أصدرتها ، أن يكون لدى كل شركة مسجلة في البورصة لجنة مراجعة تتكون من ثلاثة على الأقل من المدراء المستقلين بمجلس الإدارة ممن لديهم خلفية مالية، وتكون مهمة اللجنة: (١) تعين وعزل والإشراف على أعمال المراجع الخارجي (٢) المصادقة المسبقة على خدمات غير المراجعة (٣) مراجعة

القوائم المالية للشركة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة والتصريحات الصحفية عن الأرباح (٤) التحقق من الإفصاح الملائم وإجراءات الرقابة الداخلية(٥) التحقق من سلامة إجراءات الاستلام والحفظ والتعامل مع الشكاوى الخاصة بالرقابة الداخلية والمحاسبة بالشركة(Bertrand and Pamela,2004).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أصدر الكونجرس الأمريكي قانون لحوكمة الشركات عام ٢٠٠٢ يدعى"Sarbanes-Oxley" زاد فيه من سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة. حيث أوجب القانون أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من المدراء المستقلين بمجلس الإدارة، كما أعطى لجنة المراجعة صلاحية استخدام المستشارين أو الخبراء بتمويل من الشركة. وبالنسبة لعمل المراجع الخارجي طلب القانون من لجنة المراجعة مهام كثيرة منها: (١) الموافقة المسبقة على خدمات المراجعة وغير المراجعة، (٢) الحصول على تقرير من المراجع عن السياسات المحاسبية الحرجة، (٣) الحصول على تقرير من المراجع عن المناقشات مع الإدارة بشأن البدائل المحاسبية وأثرها وما يفضله المراجع منها، (٤) الحصول على تقرير من المراجع عن المناقشات الهامة مع الإدارة، (٥) الإشراف على تعيين ومكافأة وعزل المراجع، (٦) حل الخلافات بين المراجع والإدارة بشأن التقرير المالي، (٧) أن يقرر المراجع مباشرة إلى لجنة المراجعة. وبالنسبة للرقابة الداخلية طلب القانون من لجنة المراجعة وضع إجراءات لاستلام والاحتفاظ ومعالجة الشكاوى والمحافظة على سريتها(Keinath and Walo,2004).

وتتطلب هيئة سوق المال الأمريكية SEC إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوي للشركة، ويجب أن يذكر التقرير ما إذا كانت لجنة المراجعة: (١) راجعت وناقشت القوائم المالية مع الإدارة. (٢) ناقشت مع المراجع الخارجي المسائل التي تتطلب توصيلها إلى لجنة المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة.(٣) استلمت من المراجع خطاب يوضح المسائل التي في رأي المراجع ربما تؤثر على استقلاله ومناقشة المراجع في شأن استقلاله. (٤)أوصت لمجلس الإدارة أن القوائم المالية

المراجعة والواردة في التقرير السنوي قد تم مناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجي. كما تتطلب هيئة سوق المال الأمريكية أيضا أن يكون لدي الشركة لائحة مكتوبة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واجتماعاتها واستقلالها وخلفيتها المالية ،وأن ترفق هذه اللائحة كل ٣ سنوات بالتقرير السنوي للشركة.

وفي إطار قواعد الحوكمة التي أصدرتها بورصة نيويورك New York Stock Exchange ونسداك NASDAQ بناء على توصيات لجنة The Blue Ribbon Committee BRC(1999) ، فقد طلبت البورصتان من الشركات أن يكون لديها لجنة مراجعة تتكون من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على أن يكون أحدهم خبير مالي بينما يتوافر لباقي الأعضاء المعرفة المالية. وفي إطار التشديد على الاستقلال حظرت البورصتان على عضو لجنة المراجعة أن يكون موظفا بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات مضت، أو على قرابة أسرية بأحد المدراء التنفيذيين بالشركة، أو مشتركا في لجنة المكافآت، أو له علاقة أعمال بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات ماضية (Klein,2003). وقد حددت البورصتان مسئوليات لجنة المراجعة في العديد من المهام خاصة التأكد من مؤهلات المراجع واستقلاله والإشراف على أعمال المراجعة، ومراجعة ومناقشة القوائم المالية الفترية والسنوية والتصريحات الصحفية مع الإدارة والمراجع، واعتماد كل العمليات التي تجرى مع الأطراف ذات العلاقة.

وقد أجمع العديد من الكتاب والباحثين(أنظر على سبيل المثال، محمد الرملي، ٢٠٠١؛ عماد عساف،٢٠٠١؛ Burke and Guy,2001) على استقلال أعضاء لجنة المراجعة وضرورة أن يكونوا مؤهلين ولديهم خلفية مالية، كما حدد الباحثين قوائم تفصيلية لمهام وواجبات لجنة المراجعة يمكن حصرها في أربع مناطق أساسية لإشراف لجنة المراجعة وهي: (١) إعداد التقارير المالية، (٢) الرقابة الداخلية، (٣) أنشطة المراجع الداخلي، (٤) أنشطة المراجع الخارجي.

ويرى الباحث أن إجماع المنظمات المهنية والتشريعية والباحثين على استقلال أعضاء لجنة المراجعة والتشدد في متطلبات الاستقلال دليل على إدراك هذه الأطراف لأهمية دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات، كما أن مهام لجنة المراجعة ومحتوى تقريرها كلها نقاط ترتبط مباشرة وتدعم مصداقية وشفافية التقارير المالية التي تعتبر جزء أساسي في الإطار العام لحوكمة الشركات. كما أن الهدف النهائي لضوابط لجنة المراجعة التي وضعتها المنظمات المهنية والبورصات وهيئات سوق المال والتشريعات القانونية هو تمكين لجنة المراجعة من العمل بما يخدم ويحمي مصالح الأطراف المهتمة وخاصة المستثمرين. وهذا يؤكد على أن لجنة المراجعة آلية أساسية في حوكمة الشركات. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة تعتبر فقط أحد أبعاد الحوكمة، إلا أن ضعف إشراف لجنة المراجعة يمكن أن يدمر ثقة الجمهور في التقارير المالية ويؤدي في النهاية إلى فشل الشركة.

٤/٢ أثر لجنة المراجعة على الثقة في التقارير المالية

قدمت لجنة BRC(1999) السابق الإشارة إليها، عشر توصيات من بينها ثلاث توصيات هامة هي: (١) أن جودة التقارير المالية يمكن أن تتحقق فقط من خلال الاتصال المفتوح وعلاقات العمل اللصيقة بين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة والمراجع الداخلي والخارجي. (٢) تقوية حوكمة الشركات في الإشراف على عمليات التقرير المالي للشركات المساهمة سوف يخفض غش القوائم المالية. (٣) أن أمانة وجودة وشفافية التقارير المالية تزيد ثقة المستثمر في سوق المال.

وإذا نظرنا إلى لجنة المراجعة نجد أنها جزء من مجلس الإدارة ولها سلطة مباشرة وإشراف لصيق على عمل المراجع الداخلي والخارجي وتقوم بمناقشة الإدارة في الملاحظات التي يبديها المراجعين، ومن ثم تلعب لجنة المراجعة دورا محوريا في الاتصال والإشراف وتنسيق جهود الأطراف المسئولة عن جودة التقرير المالي. كما أن لجنة المراجعة هي الآلية الرئيسة في حوكمة الشركات المسئولة عن الإشراف على عمليات التقرير المالي ومن ثم تعتبر لجنة المراجعة صمام أمان ضد

غش التقارير المالية. كما أن الهدف من وجود لجنة المراجعة هو ضمان أمانة وجودة وشفافية التقارير المالية، ومن ثم أصبحت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة.

ويدعي بعض الباحثين (DeZoort, Hermanson, Archambeault and Reed,2002) أن لجنة المرجعة الفعالة هي التي تتكون من أعضاء مؤهلين، يتوافر لهم السلطة والموارد ويبذلون الإشراف الفعال للتأكد من مصداقية التقارير المالية وسلامة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية مصالح الأطراف المهتمة. ويرى الباحث أن هذا التعريف حدد الهدف العام من لجنة المراجعة في حماية مصالح الأطراف المهتمة وهو يتطابق تماما مع الهدف من حوكمة الشركات، كما حدد التعريف كيفية تحقيق هذا الهدف وهى استخدام أعضاء مؤهلين ولديهم السلطة والموارد شريطة أن يبذلوا العناية الواجبة في الإشراف الفعال على إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين عناصر فعالية لجنة المراجعة والثقة في جودة التقارير المالية مستخدمة متغيرات وسيطة للاستدلال على ذلك. فقد قدمت الدراسات دليل على أن احتمالات غش التقارير المالية تنخفض عندما يوجد في الشركة لجنة مراجعة تتكون من أعضاء مستقلين ولديهم خبرة مالية أو محاسبية. على سبيل المثال، وجد Abbott et al. (2000) أن الشركات التي بها لجنة مراجعة مكونة من مدراء مستقلين أقل احتمالا لتعرضها لعقوبات من هيئة سوق المال الأمريكية بسبب غش وتضليل التقارير المالية. كما وجد Beasley et al. (2000) أن الشركات التي تغش التقارير المالية يكون بها لجان مراجعة أقل استقلالا بالمقارنة بالشركات التي لا تغش التقارير المالية في نفس الصناعة. كما وجد Klein(2002) علاقة سالبة بين استقلال لجان المراجعة والإدارة المصطنعة للإيرادات، حيث يزداد التلاعب في الإيرادات كلما نقص استقلال لجنة المراجعة. كما وجدا McMullen and Raghunandan (1996) أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية في التقرير

المالي يندر وجود خبير محاسب ضمن لجنة المراجعة بها. كما وجد McDaniel et al. (2002) أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة تؤثر على تقييم اللجنة لجودة التقارير المالية.

كما قدمت الدراسات دليل على أن استقلال مراجع الحسابات يتحسن ويستطيع مقاومة ضغوط وإغراءات الإدارة ويقدم خدمة مراجعة جيدة عندما يوجد في الشركة لجنة مراجعة تتكون من أعضاء مستقلين ولديهم خبرة مالية أو محاسبية. على سبيل المثال، وجد Abbott and Parker(2000) أن لجنة المراجعة التي لا تضم أعضاء تنفيذيين تميل إلى استخدام مراجع خارجي متخصص في صناعة العميل ، وهذا ربما يعكس رغبة لجنة المراجعة في تحسين جودة المراجعة بسبب قدرة المراجع المتخصص على كشف الأخطاء الجوهرية بالمقارنة بالمراجع غير المتخصص . كما وجد Archambeault and DeZoort(2001) أن الشركات التي تقوم بتغيير المراجع عقب استلام رأي متحفظ تتكون لجنة المراجعة بها من نسبة قليلة من المدراء المستقلين الذين لهم خبرة في المحاسبة والمراجعة والتمويل. كما درس Carcello and Neal (2000) الشركات التي تواجه متاعب مالية ووجدا علاقة سالبة بين نسبة المدراء التنفيذيين في لجنة المراجعة واحتمال الحصول على رأي متحفظ بشأن قدرة الشركة على الاستمرار. واختبر DeZoort and Salterio (2001) أثر الخبرة والمعرفة لأعضاء لجنة المراجعة على موقفهم في مسائل الخلاف التي تحدث بين المراجع والإدارة، ووجدا أن خبرة عضو لجنة المراجعة المستقل ومعرفته بالمراجعة ترتبط إيجابيا مع دعم العضو للمراجع.

كما وجد Raghunandan et al. (2001) and Scarbrough et al(1998) أن لجنة المراجعة التي تتكون فقط من المدراء المستقلين ترتبط بعلاقات أقوى مع المراجعين الداخليين بالمقارنة مع لجان المراجعة التي بها واحد أو أكثر من المدراء التنفيذيين. كما وجد Raghunandan et al. (2001) أن لجنة المراجعة التي بها

عضو واحد على الأقل له خبرة مالية أو محاسبية تميل أكثر إلى (١) عقد اجتماعات مطولة مع مدير المراجعة الداخلية، (٢) مراجعة نتائج ومقترحات المراجعة الداخلية.

وتناولت دراسات أخرى العلاقة بين العناية الواجبة التي تبذلها لجنة المراجعة والثقة في جودة التقارير المالية مستخدمة عدد اجتماعات لجنة المراجعة كدليل على العناية الواجبة. على سبيل المثال، وجد Beasley et al (2000) أن الشركات التي ترتكب غش التقارير المالية تعقد لجنة المراجعة بها عدد اجتماعات أقل من الشركات غير الغاشة في نفس الصناعة، حيث تنعقد لجنة المراجعة بالشركات الغاشة مرة واحدة في العام بصفة عامة بينما تنعقد مرتين أو ثلاثة في الشركات غير الغاشة. كما وجد Abbott et al. (2000) أن الشركات التي تنعقد لجنة المراجعة بها مرتين على الأقل في السنة أقل عرضة لعقوبات هيئة سوق المال بسبب مشاكل التقرير المالي. كما وجد Abbott and Parker (2000) أن الشركات التي تنعقد لجنة المراجعة بها مرتين على الأقل في السنة تميل إلى استخدام المراجعين المتخصصين في صناعة العميل. كما وجد Archambeault and DeZoort (2001) أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات التي تغير المراجع بسبب إصدار رأي متحفظ أقل من الشركات التي لم تغير المراجع لذات السبب.

يخلص الباحث مما سبق أن الاستقلال والمعرفة والخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وزيادة عدد مرات اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي إلى (١) استخدام اللجنة لمراجعين ذو جودة أعلى (٢) التفاعل أكثر مع المراجعين الداخليين (٣) حماية المراجع الخارجي من ضغوط العميل ودعم أكبر للمراجع في نقاط الخلاف مع الإدارة (٤) انخفاض مشاكل التقارير المالية مثل الغش وإدارة الإيرادات. وهذه النتائج تعتبر أدلة واضحة على دور لجنة المراجعة في رفع جودة التقارير المالية، ومن ثم أصبح ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة. ويرى الباحث أن لجنة المراجعة تعتبر جزء أساسي في نظام سوق المال لأنها تلعب دورا حقيقيا في بث الثقة في نفوس المستثمرين بشأن شفافية وجودة

التقارير المالية. ويؤيد ذلك رئيس هيئة سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية ويدعى Arthur Levitt حيث يقول "أن لجان المراجعة تلعب دورا لا مفر منه في التصدي للممارسات التي يمكن أن تشوه جودة التقارير المالية" (Cohen Krishnamoorthy and Wright ,2002). وتفترض هيئة سوق المال SEC والبورصات الأمريكية أن المزيد من استقلال لجنة المراجعة يؤدي إلى خفض إدارة الإيرادات وتحسن عام في جودة التقرير المالي.

٥/٢ حوكمة الشركات في مصر: لجنة المراجعة

في جمهورية مصر العربية، حظيت حوكمة الشركات بصفة عامة ولجنة المراجعة بصفة خاصة باهتمام الباحثين والممارسين والمنظمات المهنية خاصة هيئة سوق المال. فقد تناول العديد من الباحثين في مصر موضوع الحوكمة ولجنة المراجعة ، كما عقد في كلية التجارة- جامعة الإسكندرية المؤتمر العلمي الخامس بعنوان " حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" في الفترة ٨ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥. وقد أشرنا إلى بعض هذه الأبحاث في الدراسات السابقة. كما درس البنك الدولي واقع الحوكمة في مصر وأوصى بتبني مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD في ابريل ٢٠٠٤، وهي تغطي ستة مبادئ ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية وهي: أولا؛ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات، ثانيا؛ حقوق المساهمين، ثالثا؛ المعاملة العادلة للمساهمين، رابعا؛ دور الأطراف ذات الصلة أو المصلحة، خامسا؛ الإفصاح والشفافية، سادسا؛ مسئوليات مجلس الإدارة (لمعرفة تفاصيل هذه المبادئ يمكن الإطلاع على تقرير هيئة سوق المال المصرية ٢٠٠٤)

كما قامت هيئة سوق المال في مصر بإنشاء إدارة لحوكمة الشركات لمتابعة تنفيذ توصيات البنك الدولي خاصة تطبيق مبادئ الحوكمة الستة السابق الإشارة إليها. ومن أبرز جهود الهيئة في حوكمة الشركات إصدار قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية في منتصف ٢٠٠٢ وإصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات

بجمهورية مصر العربية في أكتوبر ٢٠٠٥ بالتعاون مع مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار.

وقد حظيت لجنة المراجعة باهتمام كبير ضمن قواعد الحوكمة التي تصدرها هيئة سوق المال في مصر ووزارة الاستثمار، فقد ورد في قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية ضوابط كثيرة تتعلق بتكوين ومهام ومسئوليات لجنة المراجعة. حيث تنص المادة (٤) يجب على الشركة أن ترفق بطلب القيد في أي من جداول البورصة ما يلي: البند ٧ " الإفصاح عن وجود لجنة للمراجعة طبقا للقواعد الواردة بالمادة (٧) من هذه القواعد"

وتنص المادة (٧) على " يجب أن يكون لكل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة لجنة مراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وبرئاسة احدهم وإذا لم يتوافر لدي الشركة عدد كاف منهم يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوي الخبرة وتقوم اللجنة بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة. وتقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرة تقريرا شهريا عن أعمالها تتضمن مقترحاتها وتوصياتها. وتقوم اللجنة بصفة رئيسية بما يلي" (١) فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة، (٢) فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة، (٣) فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها، (٤) فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوقيت عرضها، (٥) فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي: (أ) القوائم المالية الدورية والسنوية، (ب) نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية، (ج) الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل التقديرية، (٦) التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة، وإجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد،

وإعداد تقرير بذلك لمجلس الإدارة. وعلى اللجنة التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة العامة لسوق المال. وتقدم اللجنة تقاريرها الشهرية إلى مجلس إدارة الشركة مباشرة ولمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة. وعلى مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الاستجابة لتوصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار بها. وعلى رئيس اللجنة إبلاغ الهيئة والبورصة في حالة عدم استجابة الشركة لتوصياتها"

وجاء في الإجراءات التنفيذية لهذه القواعد ضوابط تفصيلية فيما يتعلق بلجنة المراجعة حيث نصت المادة (٣٣) " يتعين على مجلس إدارة الشركة إخطار البورصة بما يلي: (١) مهام لجنة المراجعة طبقا لقرار مجلس إدارة الشركة واسترشادا بما جاء بالمادة (٧) من قواعد القيد، (٢) أسماء أعضاء لجنة المراجعة ورئيسها ونسبة مساهمتهم وعناوين المراسلة الخاصة بهم وأرقام التليفونات المباشرة لهم، (٣) أية تغيرات قد تحدث على أعضاء اللجنة وذلك فور اتخاذ قرار التغيير وقبل بداية جلسة تداول اليوم التالي على أن يتضمن أسباب التغيير." بينما نصت المادة (٣٤) من الإجراءات التنفيذية على "يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة بما يلي: (١) صورة من تقارير اللجنة المقدمة لمجلس الإدارة في حالة طلبها من قبل البورصة، (٢) صورة من التوصيات والمقترحات المقدمة لمجلس الإدارة والتي تم رفضها وأسباب ومبررات الرفض، (٣) صورة من التوصيات والمقترحات التي لم يتم النظر فيها من قبل مجلس الإدارة خلال ٣٠ يوم من تقديمها للمجلس،(٤) يتم إخطار البورصة بالبيانات الواردة بالمادتين (٣٣) ، (٣٤) وطبقا للنماذج المخصصة لذلك في التوقيتات التالية: عند القيد لأول مرة وعند حدوث تغييرات على تلك البيانات".

وقد غطى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية الصادر عن مركز المديرين بوزارة الاستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥، الأبعاد المختلفة للحوكمة وهي الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وإدارة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات

ولجنة المراجعة. وقد حدد الدليل قواعد تكوين ومهام وفعالية لجنة المراجعة على النحو التالي:

"(١) تشكل لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة. كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية. ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.(٢) تتولى لجنة المراجعة فضلا عن المهام المشار إليها في هذه القواعد ما يلي: (١/٢)تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين،(٢/٢)دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه، (٣/٢) دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، (٤/٢) دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها، (٥/٢) دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظاتها عليها، (٦/٢) دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها، (٧/٢) تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح تعينه وتحديد أتعابه، (٨/٢)اعتماد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عن تلك العمليات، (٩/٢) دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها، (١٠/٢) دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها. (٣) يجب أن تجتمع اللجنة دوريا لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.(٤) يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا".

وبمقارنة قواعد لجنة المراجعة في مصر بمثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية كندا السابق الإشارة إليها، نجد أن مهام لجنة المراجعة أوسع نطاقا في مصر بالمقارنة بقواعد لجنة المراجعة في هذه الدول. لكن لم تتضمن القواعد في مصر

ضوابط صارمة لاستقلال عضو لجنة المراجعة، ولم تشترط أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة لديهم معرفة مالية بل خبرة في أعمال الشركة، كما لم تتطلب القواعد وجود لائحة مكتوبة للجنة المراجعة، وأخيرا لم تتطلب القواعد إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوي الذي يقدم لهيئة سوق المال، ولم تشر إلى النقاط التي يجب أن يغطيها التقرير كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. كما لم تشر قواعد لجنة المراجعة في مصر إلى سمة لا غنى عنها في بيئة الأعمال المصرية عند اختيار أعضاء لجنة المراجعة وهى "النزاهة والأمانة" كما لم يرد ضمن مهام اللجنة التحقق من وجود دليل للسلوك والأخلاق، والتحقق من أن كبار المسئولين في الشركة يتمتعون بالنزاهة والأمانة ومصدر لإشاعة ثقافة الشفافية والمصداقية في الشركة.

ثالثا: الدراسة الميدانية

خلص الباحث في الإطار النظري للبحث إلى وجود علاقة بين لجنة المراجعة والثقة في جودة التقارير المالية، وتستهدف الدراسة الميدانية اختبار هذه العلاقة ميدانيا من خلال قياس ثقة المستثمرين(شركات الوساطة المالية) والدائنين (البنوك العاملة في مصر) في التقارير المالية للشركات المتداولة أسهمها في البورصة المصرية بعد إصدار قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة. ولتحقيق هذا الهدف يتم اختبار صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير تكوين لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية.

وتشمل معايير التكوين طريقة اختيار أعضاء لجنة المراجعة وعددهم واستقلالهم وتأهيلهم.

الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير مهام لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية.

وتغطي معايير مهام لجنة المراجعة الرقابة الداخلية وإعداد القوائم المالية والمراجعة الداخلية والخارجية والسلوك والأخلاق.

الفرض الثالث: لا يوجد اختلاف معنوي في الرأي بين المستثمرين والدائنين على أن معايير أداء لجنة المراجعة الواردة في قواعد حوكمة الشركات في مصر تزيد الثقة في التقارير المالية.

وتغطي معايير أداء لجنة المراجعة السلطة والموارد والعناية والتقرير.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (أ) شركات الوساطة المالية المقيدة لدى البورصة المصرية ، ويبلغ عددها(١٢٣) شركة تتركز في منطقتي القاهرة الكبرى والإسكندرية(المصدر: موقع البورصة المصرية www.egyptse.com)، حيث تنوب هذه الشركات عن المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار(بيع وشراء الأسهم). و(ب) البنوك العاملة في مصر ويبلغ عددها (٥٨) بنك تقع معظم مراكزها الرئيسية في محافظتي القاهرة والجيزة(المصدر: دليل مواقع البنوك المصرية www.egypty.com/press/banks.asp)، وهي تمثل الدائنون باعتبارها المصدر الرئيس لإقراض الشركات. وقد غطى البحث جميع مفردات مجتمعي الدراسة.

أداة البحث وجمع البيانات

لاختبار فروض الدراسة وقياس ثقة المستجوبين (شركات الوساطة المالية والبنوك) تم تصميم قائمة استقصاء تضم المتغيرات المختلفة للأبعاد الثلاثة للجنة المراجعة وهي التكوين والمهام والأداء والتي ورد معظمها في قواعد الحوكمة الخاصة بلجنة المراجعة في مصر. ولتجنب تحيز المستجوبين لم نشر في قائمة

الاستقصاء إلى أن هذه القواعد تتعلق بدليل حوكمة الشركات في مصر، ولم نقتصر في تحديد متغيرات الدراسة على ما ورد في قواعد حوكمة الشركات في مصر بشأن لجنة المراجعة ، بل أضفنا لها متغيرات عن أفضل الممارسات التي ورد ذكرها في أدبيات لجنة المراجعة والتشريعات الغربية، وبدون فصلها أو تمييزها عن متغيرات لجنة المراجعة التي وردت في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتضم قائمة الاستقصاء عدد (٥٣) متغير تغطي فروض الدراسة الثلاثة. وطلب من كل مستجوب في مجتمعي الدراسة إبداء رأيه في درجة الثقة في التقارير المالية لكل متغير وفقا لمقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس على النحو التالي:

الثقة عالية جدا =٥ ، الثقة عالية =٤ ، الثقة متوسطة = ٣ ، الثقة ضعيفة = ٢ ، الثقة ضعيفة جدا =١

وقد تم عرض القائمة على عينة من مجتمعي الدراسة (٥ من شركات الوساطة المالية، ٥ من البنوك) لأخذ آرائهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة في فهم العناصر وكيفية الإجابة عنها وما إذا كان بالإمكان إضافة عناصر أخرى للقائمة، وكان لذلك مردود إيجابي على صياغة ومحتوى القائمة.

وتم الحصول على العناوين البريدية والإلكترونية وأرقام الهاتف والفاكس لشركات الوساطة المالية من موقع البورصة المصرية ، وللبنوك العاملة في مصر من دليل مواقع البنوك المصرية ومطبوعات البنوك والزيارات الشخصية للباحث .

وتم إرسال قوائم الاستقصاء إلى جميع مفردات مجتمعي الدراسة (مديري الاستثمار في شركات الوساطة المالية، ومديري الائتمان في البنوك) بالبريد العادي ومرة أخرى بالبريد الإلكتروني، وللتعجيل والحصول على أكبر عدد من الردود قام الباحث بزيارة ما استطاع من شركات الوساطة المالية والبنوك وبالإضافة إلى المتابعة بالهاتف. ويوضح الجدول رقم (١) عدد قوائم الاستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود.

جدول رقم (١)

قوائم الاستقصاء الموزعة والمعادة ونسبة الردود

مجتمع الدراسة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المعادة والصالحة للتحليل	نسبة الردود
شركات الوساطة المالية	١٢٣	٧٩	%٦٤
البنوك العاملة في مصر	٥٨	٤١	%٧١
المجموع	١٨١	١٢٠	%٦٦

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الردود من البنوك كانت أكبر بمقدار (٧%) بالمقارنة بنسبة الردود من شركات الوساطة المالية، في حين بلغت نسبة الردود من مجموع مجتمعي الدراسة ٦٦% وهي كافية ومناسبة لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من الدراسات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في توصيف البيانات على النسب المالية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما اعتمد في اختبار صحة الفروض على أحد أساليب الإحصاءات غير المعلمية وهو اختبار Mann-Whitney U لأن البيانات ترتيبية ومأخوذة من مجتمعين مستقلين ،بالإضافة إلى تفاوتهما في الحجم. واستخدم الباحث الحزم الإحصائية المعروفة باسم SPSS لإنجاز التحليل الإحصائي.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

الفرض الأول:

يغطي الفرض الأول متغيرات تكوين لجنة المراجعة (١٤ متغير) من حيث طريقة اختيار أعضاء لجنة المراجعة وعدد الأعضاء والاستقلال والتأهيل. يوضح الجدول رقم (٢) الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات هذا الفرض.

يختبر المتغيران (١) ،(٢) طريقة اختيار أعضاء لجنة المراجعة، حيث تدل النتائج أن ثقة مجموعتي الدراسة في التقارير المالية عالية (المتوسط يقترب من ٤

درجات، وبنسبة تقترب من ٧٠%) عندما يختار المساهمون أعضاء لجنة المراجعة بالتصويت في الجمعية العمومية، بينما تنخفض هذه الثقة (المتوسط أقل من ٣ درجات) عندما يختار مجلس إدارة الشركة أعضاء لجنة المراجعة وهو ما تتطلبه قواعد حوكمة الشركات في مصر. كما تدل نتائج الاختبار الإحصائي على عدم وجود فروق معنوية في الرأي($P>0.05$) بين مجتمعي الدراسة بشأن النتائج السابقة. ونستنتج من ذلك أن المجتمع المالي يريد أن تباشر الجمعية العمومية للمساهمين حقها في تعين لجنة المراجعة وهذا في رأي الباحث ربما يقوي حوكمة الشركات.

ويغطي المتغيران (٣) ،(٤) عدد أعضاء لجنة المراجعة، حيث تدل النتائج أن ثقة مجموعتي الدراسة في التقارير المالية عالية (المتوسط يقترب من ٤ درجات، وبنسبة تقترب من ٧٥%) عندما تتكون لجنة المراجعة من ٣ أعضاء وهو ما تتطلبه قواعد حوكمة الشركات في مصر، بينما تنخفض هذه الثقة (المتوسط أقل من ٣ درجات) عندما تتكون لجنة المراجعة من ٥ أعضاء. كما تدل نتائج الاختبار الإحصائي على عدم وجود فروق معنوية في الرأي($P>0.05$) بين مجتمعي الدراسة بشأن النتائج السابقة. ويري الباحث أن تفضيل المجتمع المالي للعدد الأقل ربما لتسهيل الاجتماع والنقاش والاتفاق بشأن ما يعرض علي لجنة المراجعة.

وتتناول المتغيرات من (٥) إلى (١٠) استقلال أعضاء لجنة المراجعة، حيث تدل النتائج أن ثقة البنوك (الدائنون) في التقارير المالية عالية (المتوسط ٤ درجات وبنسبة ٧٥%) عندما تتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين(المستقلين) وهو ما تتطلبه قواعد حوكمة الشركات في مصر، بينما تقل هذه الثقة بين شركات الوساطة المالية(المتوسط ٣,٥ وبنسبة ٥٥%)، وعلى الرغم من وجود فروق معنوية في الرأي ($P<0.05$) إلا أن مستوى الثقة لمجتمعي الدراسة أعلى من المتوسط.

وبالنسبة للمتغير (٦) " تعيين عضو أو أكثر في لجنة المراجعة من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين" وهو ما

تتطلبه قواعد حوكمة الشركات في مصر، فقد دلت النتائج أن هناك اتفاق بين مجموعتي الدراسة على تدني الثقة في التقارير المالية (المتوسط ٢,٥ تقريبا). وربما تعكس هذه النتيجة رغبة المجتمع المالي في وجود تشكيل متوازن لمجلس الإدارة يكفي لتكوين لجنة المراجعة.

وبالنسبة للمتغير(٧) " رئيس لجنة المراجعة عضو غير تنفيذي (مستقل)، تدل النتائج أن ثقة مجموعتي الدراسة في التقارير المالية عالية (المتوسط حوالي ٤ درجات) وترجع الفروق المعنوية في الرأي ($P<0.05$) لزيادة مستوى الثقة بين البنوك(الدائنون) بالمقارنة بشركات الوساطة المالية(المستثمرون).

وبالنسبة للمتغيرات (٨)" يحظر على عضو لجنة المراجعة أن يكون موظفا في بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات مضت" ، (٩) " يحظر على عضو لجنة المراجعة أن يكون على قرابة أسرية بأحد المدراء التنفيذيين بالشركة"، (١٠) " يحظر على عضو لجنة المراجعة أن يكون له علاقة أعمال بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات ماضية"، فقد دلت النتائج على وجود اتفاق معنوي في الرأي ($P>0.05$) بين مجموعتي الدراسة على ثقتهم العالية في التقارير المالية حيث زاد المتوسط عن ٤ درجات وتجاوزت النسبة ٩٠% خاصة للمتغير(٩). وقد خلت قواعد حوكمة الشركات في مصر من هذه المتغيرات الثلاثة رغم أهمية هذه المتغيرات لاستقلال عضو لجنة المراجعة، وحساسية هذه المتغيرات للثقة في التقارير المالية.

وبالنسبة للمتغيرات (١١) " جميع أعضاء لجنة المراجعة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة" ، (١٢) "جميع أعضاء لجنة المراجعة لديهم معرفة مالية" ،(١٣) " أحد أعضاء لجنة المراجعة خبير في الشئون المالية والمحاسبية" ، (١٤) " جميع أعضاء لجنة المراجعة من المشهود لهم بالنزاهة والأمانة" والتي تغطي تأهيل عضو لجنة المراجعة، فقد دلت النتائج على عدم وجود فروق معنوية في الرأي ($P>0.05$) بين مجموعتي الدراسة على ثقتهم العالية (بل

العالية جدا بالنسبة للمتغيرين ١٣، ١٤) في التقارير المالية حيث اقترب المتوسط من ٤ درجات وبنسبة ٧٠% بالنسبة للمتغير (١١). وزاد المتوسط عن ٤ درجات وبنسبة ٩٠% بالنسبة للمتغير(١٢)، وزاد المتوسط عن ٤,٥ درجة وبنسبة ١٠٠% بالنسبة للمتغير (١٣)، بينما أقترب المتوسط من ٥ درجات (الثقة عالية جدا) وبنسبة ١٠٠% للمتغير(١٤). وقد خلت قواعد حوكمة الشركات في مصر من المتغيرين (١٢) ، (١٤) . وتعكس النتائج وعي المجتمع المالي بأن يكون عضو لجنة المراجعة قادر على قراءة القوائم المالية وتفسرها، كما تعكس نتائج المتغير (١٤) مدي حساسية الأمانة والنزاهة لمستوى الثقة في التقارير المالية والحاجة الماسة لهذا العنصر في بيئة الأعمال المصرية.

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات الفرض الأول

المتغير	مجتمع الدراسة	العدد	الثقة عالية %	الثقة ضعيفة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	U test 2-tailed P
١- يختار مجلس إدارة الشركة أعضاء لجنة المراجعة	الشركات	٧٩	٢١,٥	٣٢,٩	٢,٨٥	٠,٨٠	٠,٧٢٩
	البنوك	٤١	٢٩,٣	٣٤,١	٢,٩	٠,٩٧	
٢- يختار المساهمون أعضاء لجنة المراجعة بالتصويت في الجمعية العمومية.	الشركات	٧٩	٦٨,٤	١٠,١	٣,٨٢	٠,٩٢	٠,٧٩٤
	البنوك	٤١	٦٨,٣	٧,٣	٣,٨٨	٠,٩٠	
٣- تتكون لجنة المراجعة من ٣ أعضاء	الشركات	٧٩	٧٣,٤	٦,٣	٣,٩٧	٠,٨٨	٠,٩٧٦
	البنوك	٤١	٧٥,٦	٧,٣	٣,٩٨	٠,٨٨	
٤- تتكون لجنة المراجعة من ٥ أعضاء	الشركات	٧٩	١٥,٢	٤٥,٦	٢,٦٦	٠,٧٨	٠,٧٧٤
	البنوك	٤١	٩,٨	٤٦,٣	٢,٦١	٠,٧٠	
٥- تتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (المستقلين)	الشركات	٧٩	٥٥,٧	١١,٤	٣,٥٤	٠,٨٣	٠,٠١٥
	البنوك	٤١	٧٥,٦	٤,٩	٣,٩٣	٠,٧٩	
٦-تعين عضو أو أكثر في لجنة المراجعة من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.	الشركات	٧٩	١٢,٧	٥٤,٤	٢,٤٨	٠,٨٥	٠,٤٨٥
	البنوك	٤١	٩,٨	٤٨,٨	٢,٥٩	٠,٧١	
٧ - رئيس لجنة المراجعة عضو غير تنفيذي (مستقل).	الشركات	٧٩	٧٢,٢	٥,١	٣,٨٢	٠,٧٥	٠,١٠٩
	البنوك	٤١	٨٢,٩	٢,٤	٤,٠٥	٠,٧١	
٨- يحظر على عضو لجنة	الشركات	٧٩	٧٥,٩	٥,١	٣,٩٢	٠,٧٨	٠,٢٢٥

المراجعة أن يكون موظفا بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات مضت.	البنوك	٤١	٨٥,٤	٠,٠	٤,١٢	٠,٦٤	
٩- يحظر على عضو لجنة المراجعة أن يكون على قرابة أسرية بأحد المدراء التنفيذيين بالشركة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٩,٩ ٩٠,٢	٠,٠ ٠,٠	٤,٢٤ ٤,٢٢	٠,٦٢ ٠,٦١	٠,٨٤١
١٠- يحظر على عضو لجنة المراجعة أن يكون له علاقة أعمال بالشركة حاليا أو خلال ثلاث سنوات ماضية.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٦٨,٤ ٦٨,٣	٠,٠ ٠,٠	٣,٨٢ ٣,٨٠	٠,٦٦ ٠,٦٤	٠,٩٠٢
١١- جميع أعضاء لجنة المراجعة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٦٤,٦ ٧٣,٢	٠,٠ ٠,٠	٣,٧٥ ٣,٩٣	٠,٦٣ ٠,٦٩	٠,١٦٨
١٢- جميع أعضاء لجنة المراجعة لديهم معرفة مالية	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٨,٦ ٩٢,٧	٠,٠ ٠,٠	٤,١٣ ٤,٣٤	٠,٥٩ ٠,٦٢	٠,٠٥٦
١٣- أحد أعضاء لجنة المراجعة خبير في الشئون المالية والمحاسبية	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	١٠٠ ١٠٠	٠,٠ ٠,٠	٤,٥٩ ٤,٦٣	٠,٤٩ ٠,٤٩	٠,٦٧٨
١٤- جميع أعضاء لجنة المراجعة من المشهود لهم بالنزاهة والأمانة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	١٠٠ ١٠٠	٠,٠ ٠,٠	٤,٧١ ٤,٧١	٠,٤٦ ٠,٤٦	٠,٩٨٦

الفرض الثاني:

يغطي الفرض الثاني متغيرات مهام لجنة المراجعة(٢٤متغير) والتي تشمل الرقابة الداخلية وإعداد القوائم المالية والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والسلوك والأخلاق. يوضح الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات هذا الفرض.

تغطي المتغيرات من (١٥) إلى (١٩) مهام لجنة المراجعة بشأن الرقابة الداخلية والتي وردت جميعها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. بالنسبة للمتغير (١٥) " فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة" تدل النتائج على أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية متوسطة (أقل من ٣,٥ درجة وبنسبة أقل من ٥٠%). وتتحسن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية (المتوسط أعلى من ٣,٥ درجة والنسبة أعلى من ٦٠%) بالنسبة للمتغيرات (١٦) " التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة" ، (١٧) "إجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بها"، (١٨) " تقييم كفاءة المدير المالي وباقي

أفراد الإدارة المالية الرئيسيين". وتتجاوز ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية مستوى ٤ درجات (الثقة عالية جدا) وبنسبة تفوق ٨٠% للمتغير(١٩) " وضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأن نظام الرقابة الداخلية يقدم لمجلس الإدارة". وتدل نتائج الاختبار الإحصائي على عدم وجود فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة (P>0.05) بشأن هذه النتائج. ويرى الباحث أن هذه النتائج تكشف ربما عن رغبة المجتمع المالي في أن يكون دور لجنة المراجعة إشرافي على الرقابة الداخلية وأن تقع مهمة فحص وتقييم الرقابة الداخلية على عاتق المراجعة الداخلية.

وتغطي المتغيرات من (٢٠) إلى (٢٤) مهام لجنة المراجعة بشأن إعداد القوائم المالية والتي وردت جميعها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتدل النتائج أنه بالنسبة للمتغير (٢٠) "فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها" تجاوزت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية حدود ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة ٨٥% كما لا توجد فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة (P>0.05). وتعكس هذه النتائج إحساس المجتمع المالي بخطورة التلاعب والتغيير في تطبيق السياسات والمعايير المحاسبية والدور الحيوي للجنة المراجعة لكشف ومنع هذا الغش.

وبالنسبة للمتغيرات (٢١) " دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها" ، (٢٢) "فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية" ، (٢٣) "فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية"، تدل النتائج على أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تقترب من ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة تصل إلى ٧٠%، ولا توجد فروق معنوية بين أراء مجموعتي الدراسة بشأن هذه النتائج (P>0.05). أما المتغير(٢٤)" فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل التقديرية" فقد

جاءت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية متواضعة (حوالي ٣,٥ وبنسبة ٦٠%). وهذه النتائج ربما تعكس رغبة المجتمع المالي في أن يكون تركيز لجنة المراجعة على القوائم المالية الدورية والسنوية.

وتغطي المتغيرات من (٢٥) إلى (٢٨) مهام لجنة المراجعة بشأن المراجعة الداخلية والتي ورد ذكرها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتشير النتائج إلى أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية (المتوسط يقترب من ٤ درجات وبنسبة تدور حول ٧٠%) كما لا توجد فروق جوهرية في الرأي بين مجموعتي الدراسة ($P>0.05$). وتعكس النتائج أهمية إشراف لجنة المراجعة على وظيفة المراجعة الداخلية لضمان الثقة في التقارير المالية.

وتغطي المتغيرات من (٢٩) إلى (٣٣) مهام لجنة المراجعة بشأن المراجعة الخارجية والتي ورد ذكرها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتشير النتائج إلى أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تجاوزت مستوى ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة تدور حول ٩٠%، كما لا توجد فروق جوهرية في الرأي بين مجموعتي الدراسة ($P>0.05$). وتعكس هذه النتائج أن المجتمع المالي ينظر باهتمام بالغ لدور لجنة المراجعة في ضمان جودة خدمة المراجعة الخارجية لإضفاء الثقة على التقارير المالية.

وتغطي المتغيرات من (٣٤) إلى (٣٧) مهام لجنة المراجعة بشأن مناخ السلوك والأخلاق بالشركة والتي لم يرد ذكرها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتدل نتائج المتغيرات (٣٥)" التحقق من أمانة ونزاهة كبار المسئولين في الشركة"، (٣٦) التحقق من أن كبار المسئولين في الشركة مصدر لإشاعة مناخ الشفافية والمصداقية في الشركة"، (٣٧)" التحقق من وجود عقوبات فعالة ضد انتهاك معايير السلوك والأخلاق" أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية جدا (المتوسط يقترب من ٤,٥ درجة وبنسبة تفوق ٩٠%). كما تشير نتائج المتغير (٣٤) " التحقق من وجود دليل للسلوك والأخلاق بالشركة" أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تقترب

من ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة أعلى من ٧٠%، كما لا توجد فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة (P>0.05) . وتعكس هذه النتائج قناعة المجتمع المالي بأن المناخ السلوكي الإيجابي الذي يحث على النزاهة والأمانة والمصداقية يعتبر الركيزة الأساسية في إضفاء الثقة على التقارير المالية، والدور الحيوي للجنة المراجعة في هذا الشأن.

جدول رقم (٣)

الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات الفرض الثاني

المتغير	مجتمع الدراسة	العدد	الثقة عالية %	الثقة ضعيفة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Utest 2-tailed P
١٥- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.	الشركات	٧٩	٤٣,٠	١٢,٧	٣,٣٢	٠,٧١	٠,٤٨٩
	البنوك	٤١	٤٦,٣	٩,٨	٣,٤٤	٠,٧٨	
١٦- التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة.	الشركات	٧٩	٥٧,٠	٧,٦	٣,٥٤	٠,٧١	٠,٥٥٣
	البنوك	٤١	٦١,٠	٤,٩	٣,٦٣	٠,٧٠	
١٧- إجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد.	الشركات	٧٩	٦٠,٨	٣,٨	٣,٦٣	٠,٦٦	٠,٠٢٦
	البنوك	٤١	٨٠,٥	٢,٤	٣,٩	٠,٦٢	
١٨- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين،	الشركات	٧٩	٦٠,٨	٣,٨	٣,٦٧	٠,٧١	٠,١٥١
	البنوك	٤١	٤٨,٨	١٤,٦	٣,٤٤	٠,٨٧	
١٩- وضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأن نظام الرقابة الداخلية يقدم لمجلس الإدارة.	الشركات	٧٩	٨٢,٣	٢,٥	٤,١٤	٠,٧٦	٠,٦١٥
	البنوك	٤١	٨٠,٥	٢,٤	٤,٠٧	٠,٧٥	
٢٠- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها،	الشركات	٧٩	٨٤,٨	١,٣	٤,١١	٠,٦٨	٠,٧٢٢
	البنوك	٤١	٨٧,٨	٠,٠	٤,١٧	٠,٦٣	
٢١- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها،	الشركات	٧٩	٥٨,٢	٦,٣	٣,٦٣	٠,٧٧	٠,٣٠٩
	البنوك	٤١	٦٨,٣	٢,٤	٣,٧٨	٠,٦٩	
٢٢- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة القوائم المالية الدورية والسنوية.	الشركات	٧٩	٦٧,١	٣,٨	٣,٧	٠,٦٥	٠,٨٢٨
	البنوك	٤١	٦١,٠	٧,٣	٣,٧٧	٠,٨٧	
٢٣- فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية،	الشركات	٧٩	٧٣,٤	٢,٥	٣,٨١	٠,٦٤	٠,٩١٩
	البنوك	٤١	٧٠,٧	٢,٤	٣,٨٣	٠,٧٠	
٢٤- فحص الإجراءات التي تتبع	الشركات	٧٩	٥١,٩	٨,٩	٣,٤٦	٠,٦٩	٠,١١٦

في إعداد ومراجعة الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل التقديرية.	البنوك	٤١	٦٣,٤	٤,٩	٣,٦٨	٠,٧٢	
٢٥- فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها،	الشركات	٧٩	٦٩,٦	٣,٨	٣,٧٧	٠,٧٠	٠,٨٧١
	البنوك	٤١	٦٣,٤	٤,٩	٣,٧٦	٠,٨٠	
٢٦- دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها،	الشركات	٧٩	٦٩,٦	٢,٥	٣,٧٥	٠,٦٣	٠,٣٠٠
	البنوك	٤١	٧٠,٧	٤,٩	٣,٨٨	٠,٨١	
٢٧- دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.	الشركات	٧٩	٧٥,٩	٢,٥	٣,٩٤	٠,٧٢	٠,٠٩٢
	البنوك	٤١	٩٠,٢	٠,٠	٤,١٧	٠,٥٩	
٢٨- فحص ومراجعة المطومات الإدارية الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوقيت عرضها.	الشركات	٧٩	٧٤,٧	٣,٨	٣,٩٧	٠,٨٠	٠,٠٦٢
	البنوك	٤١	٦١,٠	٧,٣	٣,٦٨	٠,٨٢	
٢٩- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي والإدلاء بملاحظاتها عليها.	الشركات	٧٩	٨٣,٥	٣,٨	٤,٠٣	٠,٧٢	٠,٦١٢
	البنوك	٤١	٩٠,٢	٠,٠	٤,١٢	٠,٥٦	
٣٠- دراسة ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.	الشركات	٧٩	٩٦,٢	٠,٠	٤,٢٧	٠,٥٢	٠,١٣٣
	البنوك	٤١	٨٧,٨	٠,٠	٤,١٠	٠,٥٨	
٣١- تقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح تعيينه وتحديد أتعابه.	الشركات	٧٩	٨٩,٩	٠,٠	٤,٣٥	٠,٦٦	٠,٠٢٤
	البنوك	٤١	٨٢,٩	٠,٠	٤,٠٧	٠,٦٥	
٣٢- اعتماد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عن تلك العمليات.	الشركات	٧٩	٩٣,٧	٠,٠	٤,٢٧	٠,٥٧	٠,٩٥
	البنوك	٤١	٩٢,٧	٠,٠	٤,٤٤	٠,٦٣	
٣٣- التحقق من استجابة إدارة الشركة لتوصيات مراقب الحسابات والهيئة العامة لسوق المال.	الشركات	٧٩	٩٣,٧	٠,٠	٤,٢٧	٠,٥٧	٠,٠٢٥
	البنوك	٤١	٨٧,٧	٠,٠	٤,٠٢	٠,٥٢	
٣٤- التحقق من وجود دليل للسلوك والأخلاق بالشركة	الشركات	٧٩	٧٤,٧	١,٣	٣,٩٥	٠,٧١	٠,٣٠٥
	البنوك	٤١	٧٠,٧	٢,٤	٣,٨٠	٠,٦٨	
٣٥- التحقق من أمانة ونزاهة كبار المسئولين في الشركة.	الشركات	٧٩	٩٤,٩	٠,٠	٤,٤٧	٠,٦٠	٠,٠٤١
	البنوك	٤١	٩٢,٧	٠,٠	٤,٢٤	٠,٥٨	
٣٦- التحقق من أن كبار المسئولين في الشركة مصدر لإشاعة مناخ الشفافية والمصداقية في الشركة.	الشركات	٧٩	٩٤,٩	٠,٠	٤,٤٤	٠,٥٩	٠,٠٥٤
	البنوك	٤١	٩٠,٢	٠,٠	٤,٢٢	٠,٦١	
٣٧- التحقق من وجود عقوبات فعالة ضد انتهاك معايير السلوك والأخلاق.	الشركات	٧٩	١٠٠	٠,٠	٤,٥٩	٠,٤٩	٠,٣٣٥
	البنوك	٤١	٩٧,٦	٠,٠	٤,٤٩	٠,٥٥	
٣٨- لمجلس إدارة الشركة تكليف اللجنة بأية أعمال يراها في صالح الشركة.	الشركات	٧٩	٧٣,٤	٢,٥	٣,٨٩	٠,٧٢	٠,٠٠٥
	البنوك	٤١	٥٦,١	٧,٣	٣,٤٩	٠,٦٤	

الفرض الثالث

يغطي الفرض الثالث متغيرات أداء لجنة المراجعة (١٥متغير) والتي تشمل السلطة والموارد والعناية والتقرير. ويوضح الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات هذا الفرض.

تغطي المتغيرات (٣٩) ، (٤٠) لائحة لجنة المراجعة والتي لم تشر إليها قواعد حوكمة الشركات في مصر. وبالنسبة للمتغير (٣٩)" يجب أن يكون لدى الشركة لائحة مكتوبة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واجتماعاتها واستقلالها وخلفيتها المالية" تدل النتائج أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تقترب من ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة تصل إلى ٧٠%، أما المتغير (٤٠) " يجب أن ترفق لائحة لجنة المراجعة كل ٣ سنوات بالتقرير السنوي للشركة الذي يقدم للهيئة العامة لسوق المال" فتدل النتائج أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تدور حول ٣,٥ درجة وبنسبة أقل من ٦٠%، كما لا توجد فروق جوهرية في الرأي بين مجموعتي الدراسة ($P>0.05$) . وتعكس هذه النتائج حرص المجتمع المالي على أهمية وجود لائحة للجنة المراجعة تستمد منها سلطتها لتتمكن من أداء أعمالها بالكيفية التي تضفي الثقة على التقارير المالية.

ويتعلق المتغير(٤١) "يجب أن تجتمع اللجنة دوريا لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر" بالعناية التي تبذلها لجنة المراجعة، وقد ورد ذكره في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتشير النتائج إلى أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تقترب من ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة تزيد عن ٨٠%، كما لا توجد فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة ($P>0.05$) .

ويتعلق المتغير (٤٢)" يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا" بالموارد التي يجب أن تتوفر للجنة المراجعة، وقد ورد ذكره في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتدل النتائج أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية

تتجاوز مستوى ٤ درجات (الثقة عالية) وبنسبة تتجاوز ٩٥% بين شركات الوساطة المالية (المستثمرين)، وعلى الرغم من وجود فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة إلا أن الثقة في التقارير المالية عالية.

وتغطي المتغيرات من (٤٣) إلى (٤٨) سلطة لجنة المراجعة التي تستمدها من مجلس الإدارة والهيئة العامة لسوق المال والبورصة المصرية، وقد وردت هذه المتغيرات جميعها في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتشير النتائج أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية بالنسبة لهذه المتغيرات، لكن هناك ثلاث متغيرات حصلت على نتائج مميزة وهي المتغير(٤٥) " على رئيس لجنة المراجعة إبلاغ الهيئة العامة لسوق المال والبورصة في حالة عدم استجابة الشركة لتوصياتها"، والمتغير (٤٧) " يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح في البورصة بصورة من التوصيات والمقترحات المقدمة لمجلس الإدارة والتي تم رفضها وأسباب ومبررات الرفض"، والمتغير(٤٨) يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة بصورة من التوصيات والمقترحات التي لم يتم النظر فيها من قبل مجلس الإدارة خلال ٣٠ يوم من تقديمها للمجلس"، حيث تجاوزت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية مستوى ٤ درجات وبنسبة تجاوزت ٩٠%، كما لا توجد فروق جوهرية في الرأي بين مجموعتي الدراسة ($P>0.05$) . وتعكس هذه النتائج حقيقة أن لجنة المراجعة جزء من نظام سوق المال لضمان مصداقية التقارير المالية.

وتغطي المتغيرات من (٤٩) إلى (٥٣) تقرير لجنة المراجعة والتي لم يرد لها ذكر في قواعد حوكمة الشركات في مصر. وتشير النتائج أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية بالنسبة لهذه المتغيرات، لكن هناك ثلاث متغيرات حصلت على نتائج مميزة وهي المتغير(٤٩)" يجب إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوي للشركة الذي يقدم لهيئة سوق المال"، والمتغير(٥٠)" يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة راجعت وناقشت القوائم المالية مع

الإدارة" ، والمتغير(٥٢) " يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة استلمت من المراجع خطاب يوضح المسائل التي في رأي المراجع ربما تؤثر على استقلاله ومناقشة المرجع في شأن استقلاله"، حيث تجاوزت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية مستوى ٤ درجات وبنسبة تجاوزت ٩٠%، كما لا توجد فروق معنوية في الرأي بين مجموعتي الدراسة (P>0.05) . وتعكس هذه النتائج حاجة المجتمع المالي للإطلاع على تقرير لجنة المراجعة بجانب التقرير المالي والاطمئنان على سلامة استقلال المراجع وجودة التقارير المالية كأساس لبث الثقة في التقارير المالية.

جدول رقم (٤)

الإحصاءات الوصفية ونتائج اختبار Mann-Whitney U لمتغيرات الفرض الثالث

المتغير	مجتمع الدراسة	العدد	الثقة عالية %	الثقة ضعيفة %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Utest 2-tailed P
٣٩- يجب أن يكون لدي الشركة لائحة مكتوبة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واجتماعاتها واستقلالها وخلفيتها المالية	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٦٩,٦ ٧٣,٢	٣,٨ ٢,٤	٣,٧٧ ٣,٧٨	٠,٦٨ ٠,٦١	٠,٩٤٨
٤٠- يجب أن ترفق لائحة لجنة المراجعة كل ٣ سنوات بالتقرير السنوي للشركة الذي يقدم للهيئة العامة لسوق المال.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٥٨,٢ ٥٣,٧	٣,٨ ٤,٩	٣,٥٤ ٣,٤٩	٠,٥٧ ٠,٦٠	٠,٦١٨
٤١- يجب أن تجتمع اللجنة دوريا لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٢,٣ ٨٢,٩	١,٣ ٢,٤	٣,٩٧ ٣,٩٥	٠,٦٢ ٠,٦٣	٠,٩٠٠
٤٢- يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة لتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضروريا.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٩٦,٢ ٨٢,٩	٠,٠ ٠,٠	٤,٣٥ ٤,٠٥	٠,٥٦ ٠,٦٣	٠,٠١١
٤٣- تقدم اللجنة لمجلس إدارة الشركة مباشرة تقريرا شهريا عن أعمالها تتضمن مقترحاتها وتوصياتها.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٧٨,٥ ٨٢,٩	٢,٥ ٤,٩	٣,٨٥ ٣,٩٠	٠,٦٠ ٠,٦٦	٠,٥٠٢
٤٤- على مجلس إدارة الشركة والمسئولين عنها الاستجابة	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨١,٠ ٥٨,٥	٣,٨ ٤,٩	٣,٩٥ ٣,٥٩	٠,٧٠ ٠,٦٧	٠,٠٠٤

لتوصيات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإخطار بها.						
٤٥- وعلى رئيس اللجنة إبلاغ الهيئة والبورصة في حالة عدم استجابة الشركة لتوصياتها	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٧,٣ ٨٥,٤	١,٣ ٢,٤	٤,١٥ ٤,١٢	٠,٦٦ ٠,٧١	٠,٨٨٨
٤٦- يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة بصورة من تقارير اللجنة المقدمة لمجلس الإدارة في حالة طلبها من قبل البورصة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٥٨,٢ ٧٣,٢	٨,٩ ٤,٩	٣,٥١ ٣,٧٣	٠,٦٨ ٠,٦٣	٠,٠٧٥
٤٧- يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة بصورة من التوصيات والمقترحات المقدمة لمجلس الإدارة والتي تم رفضها وأسباب ومبررات الرفض.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٩٣,٧ ٩٥,١	٠,٠ ٠,٠	٤,٢٥ ٤,٤١	٠,٥٧ ٠,٥٩	٠,١٢٩
٤٨- يتعين على لجنة المراجعة إخطار إدارة الإفصاح بالبورصة بصورة من التوصيات والمقترحات التي لم يتم النظر فيها من قبل مجلس الإدارة خلال ٣٠ يوم من تقديمها للمجلس.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٧٨,٥ ٩٠,٢	٣,٨ ٠,٠	٣,٨٥ ٤,٠	٠,٦٤ ٠,٤٥	٠,٢٢٣
٤٩- يجب إرفاق تقرير لجنة المراجعة مع التقرير السنوي للشركة الذي يقدم لهيئة سوق المال	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٣,٥ ٨٢,٩	١,٣ ٠,٠	٤,٠١ ٤,٠٠	٠,٦٣ ٠,٥٩	٠,٨٤٢
٥٠- يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة راجعت وناقشت القوائم المالية مع الإدارة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٨٦,١ ٨٢,٩	١,٣ ٢,٤	٤,٠٦ ٣,٩٣	٠,٦٣ ٠,٦١	٠,٢٥٤
٥١- يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة ناقشت مع المراجع الخارجي المسائل التي تتطلب توصيلها إلى لجنة المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٦٥,٨ ٩٢,٧	٢,٥ ٠,٠	٣,٦٨ ٤,١٢	٠,٦١ ٠,٥١	٠,٠٠٠
٥٢- يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة استلمت من المراجع خطاب يوضح المسائل التي في رأي المراجع ربما تؤثر على استقلاله ومناقشة المراجع في شأن استقلاله.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٩٢,٤ ٨٧,٨	٠,٠ ٠,٠	٤,٢٣ ٤,١٥	٠,٥٨ ٠,٦١	٠,٤٩٩
٥٣- يجب أن يذكر تقرير لجنة المراجعة ما إذا كانت لجنة المراجعة أوصت لمجلس الإدارة أن القوائم المالية المراجعة والواردة في التقرير السنوي قد تم مناقشتها مع الإدارة والمراجع الخارجي.	الشركات البنوك	٧٩ ٤١	٧٨,٥ ٧٨,٠	٣,٨ ٢,٤	٣,٩ ٣,٨٨	٠,٦٩ ٠,٦٤	٠,٨٠٠

رابعا: الخلاصة والنتائج والتوصيات

يهدف البحث بصفة أساسية إلى توفير دليل عملي عن ما إذا كانت قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي في جودة ومصداقية التقارير المالية. ولتحقيق هذا الهدف جاءت الدراسة في جزأين أساسيين فضلا عن الإطار العام للبحث والخلاصة، غطى الجزء الأول الإطار النظري للبحث واختص الجزء الثاني بالدراسة الميدانية. وقد اشتمل الإطار النظري للبحث على إيضاح مفهوم الحوكمة، ودور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات، وأثر لجنة المراجعة على الثقة في التقارير المالية، وحوكمة الشركات في مصر وموقع لجنة المراجعة فيها. واحتوت الدراسة الميدانية على فروض الدراسة ومجتمع البحث وأده جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة، وعرض لتحليل البيانات ومناقشة النتائج.

ومن أهم نتائج الدراسة (الإطار النظري) أن لجنة المراجعة أحد الآليات الهامة لحوكمة الشركات، كما أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية تتوقف على فعالية لجنة المراجعة، وأن قواعد الحوكمة في مصر الخاصة بلجنة المراجعة تحتاج إلى التشديد على الاستقلال والأمانة والنزاهة والخبرة المالية لعضو لجنة المراجعة، وإلى التأكيد على وجود لائحة للجنة المراجعة تصف دورها ومسئوليتها لتضاهي قواعد لجنة المراجعة في الدول الغربية. كما وجدت الدراسة الميدانية أدلة على أن قواعد حوكمة الشركات في مصر والخاصة بلجنة المراجعة تزيد ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية إذا ما تم الالتزام بها.

فمن حيث قواعد تكوين لجنة المراجعة وجدت الدراسة الميدانية أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية أعلى في حالة انتخاب أعضاء لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية بالمقارنة بتعيينهم، كما تكون الثقة أعلى عندما يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة بالمقارنة بخمسة. كما كانت ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية بالنسبة لقواعد الاستقلال والأمانة والنزاهة والمعرفة المالية لأعضاء

لجنة المراجعة على الرغم من عدم الإشارة إليها في قواعد حوكمة الشركات في مصر.

ومن حيث مهام لجنة المراجعة وجدت الدراسة الميدانية أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية بصفة عامة بالنسبة لجميع المهام التي وردت في قواعد حوكمة الشركات في مصر. كما وجدت الدراسة أن الثقة عالية جدا في التقارير المالية بالنسبة لقواعد السلوك والأخلاق والتي لم يرد لها ذكر في قواعد حوكمة الشركات في مصر.

ومن حيث أداء لجنة المراجعة وجدت الدراسة الميدانية أن ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية عالية بصفة عامة بالنسبة لقواعد السلطة والموارد والعناية التي وردت في قواعد حوكمة الشركات في مصر. كما وجدت الدراسة أن الثقة عالية جدا في التقارير المالية بالنسبة لقواعد التقرير والتي لم يرد لها ذكر في قواعد حوكمة الشركات في مصر.

وفي الختام يوصي الباحث لإضفاء المزيد من الثقة على التقارير المالية يجب تعديل قواعد حوكمة الشركات في مصر الخاصة بلجنة المراجعة لتأخذ في الاعتبار القواعد التالية:

١- أن يتم انتخاب أعضاء لجنة المراجعة من بين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين.
٢- أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة فقط.
٣- أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة لديهم خلفية مالية أو محاسبية.
٤- أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من المشهود لهم بالأمانة والنزاهة
٥- أن يتم وضع قيود أكثر صرامة على استقلال عضو لجنة المراجعة كما هو الحال في الدول الغربية.

٦- أن يكون من مهام لجنة المراجعة التحقق من وجود دليل للسلوك والأخلاق والتأكد من أن كبار المسئولين في الشركة قدوة في الأمانة والنزاهة.

٧- أن يكون للجنة المراجعة لائحة مكتوبة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واجتماعاتها واستقلالها وخلفيتها المالية.

٨- يجب أن يرفق مع التقرير السنوي للشركة تقرير لجنة المراجعة موضحا فيه المهام التي قامت بها لجنة المراجعة ورأي اللجنة خاصة بالنسبة للقوائم المالية واستقلال المراجع.

الدراسات المستقبلية:

يوصي الباحث بالقيام بدراسات مستقبلية حول الموضوعات التالية:

١- مدى التزام الشركات ولجان المراجعة بقواعد حوكمة الشركات في مصر.

٢- تحليل محتوى تقارير لجان المراجعة للوقوف على المهام والمسئوليات التي تنهض بها لجنة المراجعة في الواقع.

٣- العلاقة بين تكوين لجنة المراجعة واستقلال المراجع وجودة المراجعة.

٤- العلاقة بين تكوين لجنة المراجعة والأداء المالي للشركة.

المراجع

المراجع العربية:

أحمد أشرف عبد الحميد(٢٠٠٢)، "الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية". **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**. كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي. العدد الثاني.

السيد أحمد السقا(١٩٩٥)، "إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات السعودية"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**. كلية التجارة، جامعة طنطا. العدد الثاني.

بيتر أويلاري و إيهاب محمد (٢٠٠٣م)، "شفافية حوكمة الشركات على الانترنت: مسح لدول مجلس التعاون الخليجي"، **الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة: الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورها في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية**، شعبان ١٤٢٤هـ.

عماد الدين علوي عساف (٢٠٠١)، " إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**. كلية التجارة، جامعة طنطا. العدد الأول، الملحق الثاني.

فايزه محمود حلمي يونس(١٩٩٦)، "لجان المراجعة ودورها في تدعيم استقلال المراجع الداخلي بشركات المساهمة المصرية". **المجلة المصرية للدراسات التجارية**. كلية التجارة، جامعة المنصورة. العدد الأول.

كاثرين و جون و سوليفان (٢٠٠٣)، " ترجمة سمير كريم. دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين". إصدار: **مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)**، غرفة التجارة الأمريكية . واشنطون.

مجدي محمد سامي(٢٠٠٥)، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية". **المؤتمر العلمي الخامس: حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**.كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ٨-١٠ سبتمبر.

محمد الرملي أحمد(٢٠٠١)، "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية(دراسة ميدانية)". **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**. كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي. العدد الثاني ، ديسمبر.

محمد الفيومي محمد(١٩٩٤)، "دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية". **مجلة التجارة والتمويل**. كلية التجارة، جامعة طنطا. العدد الأول.

دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، وزارة الاستثمار، مركز المديرين، أكتوبر ٢٠٠٥م.

قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (٣٠) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٨.

التقرير السنوي (٢٠٠٤) الهيئة العامة لسوق المال، جمهورية مصر العربية.

المراجع الأجنبية:

Abbott, L. J. and S. Parker (2000), "Auditor selection and Audit committee characteristics", **Auditing : A Journal of practice & Theory**, 19: 47-66.

Abbott, L., Young P. and Susan P. (2000), " The Effects Of Audit Committee Activity and Independence on Corporate Fraud", **Managerial Finance**, 26: 55-67.

Archambeault, D. and F. T. DeZoort (2001), "Auditor opinion shopping and the audit committee: An analysis of suspicious auditor switches", **International Journal of Auditing**, 5: 33-52.

Beasley, M. S., J. V. Carcello, and D. R. Hermanson, and P. D. Lapides (2000), " Fraudulent financial reporting: Consideration of industry traits and corporate governance mechanisms", **Accounting Horizons**, 14: 441-454.

Bertrand, N. and Pamela H. (2004), " Canadian inter-listed companies: Navigating the maze of governance requirements", **Ivey Business Journal Online**. London: Sep/Oct. ABI/INFORM.

BRC(1999),"Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee", **New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers**, New York.

Burke, F. and D. Guy (2001), **Audit committees: A guide for directors, management, and consultants**. New York: Aspen Law & Business.

Carcello, J. V. and T. L. Neal (2000), " Audit committee composition and auditor reporting", **The Accounting Review**, 75: 453-467.

Carcello, J. V. and T. L. Neal (2003), " Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals following New Going-Concern Reports", **The Accounting Review**, 78 : 95-117.

Chiang, Hsiang-tsai (2005), "An Empirical Study of Corporate Governance and Corporate Performance". **Journal of American Academy of Business**, Cambridge, 6: 95-101.

Cohen, J., G. Krishnamoorthy and A. Wright (2002), " Corporate Governance and the Audit Process", **Contemporary Accounting Research**, 19: 573-594.

Demirag, I., S. Sudarsanam and M. Wright(2000), " Corporate Governance: Overview and Research Agenda", **British Accounting Review**, 32: 334-354.

DeZoort, F., and S. E. Salterio (2001), " The Effects of Corporate Governance Experience and Financial-Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members' Judgments", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 20: 31-47.

DeZoort,F., D. Hermanson, D. Archambeault and S.Reed (2002), "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of The Empirical Audit